

بيان صحفي
١٨ أكتوبر ٢٠١٢

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%.

استمر المعدل السنوي للتضخم العام في الانخفاض ليصل الى ٦,٢٢% في سبتمبر مقارنة بـ ٦,٤٧% في شهر أغسطس مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي، على الرغم من الارتفاع الشهري الي ارتفاع أسعار الخضروات الطازجة والتي حيدت تأثير الانخفاض التي شهدته أسعار مواد غذائية أخرى. وعلى صعيد آخر ، سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً سالباً قدره ٠,٣١% على خلفية انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية فضلاً عن التغيرات المحدودة التي شهدتها أسعار السلع غير الغذائية. وقد انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ٣,٨٤% في سبتمبر مقابل ٥,٣٤% في أغسطس مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام السابق، فضلاً عن الانخفاض الشهري المشار اليه. ومن الجدير بالذكر أن استمرار الارتفاعات الأخيرة التي تشهدها الأسعار العالمية للغذاء قد يؤدي الى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم، هذا فضلاً عن احتمالية عودة الاختناقات في توزيع السلع في الأسواق المحلية وعدم مرونة آليات العرض.

وقد ظل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي متواضعاً ليسجل ٢,٢% في عام ٢٠١٢/٢٠١١ بعد أن سجل ١,٨% في العام السابق. وقد حيد استمرار ضعف النشاط الاقتصادي في قطاعي الصناعة والسياحة بواحد التعافي في قطاع التشييد والبناء مما أثر سلباً على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١ ، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الاجمالى
بالإضافة الى حالة عدم التيقن فى الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد
لدى البنك المركزى المصرى تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات
العائد لدى البنك المركزى المصرى والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg